

واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في تمويل الاقتصاد الوطني
دراسة قياسية باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة
(ARDL) للفترة (1990-2015)

The reality of agricultural sector in Algeria and its role in financing the national economy :empirical study using the ARDL approach in the period (1990-2015)

تاريخ قبول النشر: 2018/10/04

تاريخ الاستلام: 2018/05/17

د. فريدة عزازي**

صدام ركابي*

أستاذة محاضرة قسم أ

طالب دكتوراه

جامعة البليدة 2- الجزائر

جامعة البليدة 2- الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تمويل الاقتصاد الوطني الجزائري باستعمال منهجية (ARDL) وذلك باستعمال بيانات سنوية ممتدة خلال الفترة (1990-2015). وأظهرت نتائج تقدير النموذج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين GDB والصادرات الزراعية والإنتاج الزراعي والقيمة المضافة للنتائج الزراعي والواردات الزراعية، أما نتائج تقدير نموذج (ARDL) أظهرت أن الانحراف عن التوازن يصحح كل سنة بمقدرا 48%.
الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، المؤشرات الاقتصادية، الجزائر

Abstract:

This study aims to demonstrate the contribution of the agricultural sector on financing the Algerian economy using the ARDL model approach over the period (1990-2015). The study concluded after using Bound test of cointegration a long term complementary relationship between GDP, agricultural exports, agricultural production, the added value of agricultural output and the agricultural imports. the results of the estimation of the ARDL model showed that the deviation of the Algerian GDP from its equilibrium level is corrected each year by 48%.

Key words: Agricultural sector , Economic indicators , Algeria

Jel codes : C51 , C52 , C59 , Q19 .

*e-mail:rekabisaddam2@gmail.com **e-mail : azzazifarida1@gmail.com

المقدمة:

بعد أزمة انخفاض سعر المحروقات التي أدت إلى انخفاض كبير في العائدات، يرى الكثير من المحللون الاقتصاديون أن القطاع الفلاحي هو القطاع الأبرز للخروج من هذه الأزمة لما يوفره هذا القطاع من فرص لخلق الثروة ومناصب الشغل.

يمثل القطاع الفلاحي في الجزائر عنصرا مهما لتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، ويتحقق هذا الأخير من خلال الاستغلال الجيد للأراضي الزراعية التي تمتلكها الجزائر ومنه يمكن تمويل الاقتصاد الوطني بالموارد اللازمة وتوفير عدد كبير من مناصب الشغل والمساهمة الفعالة في زيادة متوسط نصيب الفرد لكي يرتقي إلى المستوى العالمي، ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني؟

الهدف من الدراسة:

تهدف من خلال دراستنا الى ما يلي

- إبراز أهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني.
- محاولة بناء نموذج قياسي لدراسة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام.

منهج الدراسة:

بالنظر الى طبيعة الموضوع ومن أجل تحقيق أهداف البحث والإحاطة بمختلف جوانبه اتبعنا المنهج الوصفي والتحليلي لعرض الجانب النظري للقطاع الفلاحي والوقوف عند واقعه في الجزائر، كما تطلبت استخدام المنهج القياسي من خلال محاولة بناء نموذج قياسي لتحديد مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام.

هيكل الدراسة:

لمعالجة هذه الإشكالية سنحاول تقسيم هذه الورقة البحثية الى ثلاث محاور ، سنتطرق في المحور الأول الى مؤهلات القطاع الفلاحي في الجزائر، أما في المحور الثاني الى مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، وفي المحور الثالث سنقوم بالدراسة القياسية

أ. مؤهلات القطاع الفلاحي في الجزائر:

تمتع الجزائر بالعديد من المؤهلات الفلاحية، ويرجع ذلك إلى التنوع الجغرافي الكبير، حيث يتكون القطاع الفلاحي من قسمين، الإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني.

1. القدرة الإنتاجية الزراعية.

يعد نمط استخدام الأراضي في الجزائر محصلة لما تتسم به الموارد الأرضية والمائية المتاحة، من خصائص بالإضافة إلى عوامل اقتصادية واجتماعية التي تؤثر على مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمراعي، وتقدر مساحة الأراضي الفلاحية الموجودة في الجزائر بحوالي 42.5 مليون هكتار، أي ما يقارب 17.8% من المساحة الكلية للبلاد، بينما تقدر المساحة المستغلة 8.4 مليون هكتار من المساحة الكلية الفلاحية.

الجدول رقم 1: استخدام الجزائر للأراضي للسنوات 2011-2015 (ألف هكتار).

مساحة المراعي	مساحة الغابات	المساحة المتروكة	المحاصيل الموسمية-		المحاصيل المستديمة		السنة
			المروية	المطرية	المروية	المطرية	
32942.08	4255.84	3246.51	531.18	3723.70	455.82	488.28	2011
32943.69	4268.11	3152.33	577.63	4353.66	465.28	483.80	2012
32969.44	4273.67	3043.45	634.38	3818.84	455.11	510.09	2013
32965.97	4232.65	3065.54	660.79	3743.15	486.46	509.10	2014
32968.51	4220.31	3093.66	703.63	3664.96	480.17	545.61	2015

المصدر: الكتاب الوطني للإحصاءات الزراعية العربية_المجلد رقم 33-34-35-36 المنظمة العربية للتنمية الزراعية- الخرطوم، السودان.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 1 أن استخدام الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر مزال ضعيفا بالنسبة للمساحة الفلاحية الكلية، كما يتبين أيضا الاعتماد الكبير على الأراضي المطرية التي تتوقف على كميات هطول الأمطار.

2. المحاصيل الزراعية:

تزرع الجزائر بكل المقومات اللازمة من أراضي خصبة ومناخ مختلف من منطقة إلى أخرى مما يعطي إنتاجا وفيرا ومختلفا من المحاصيل الزراعية، حيث تتأثر المحاصيل الزراعية في الجزائر تأثرا كبيرا بالعوامل المناخية، ويسجل في هذا الإطار فوارق كبيرة في كميات هطول الأمطار من منطقة إلى أخرى.

● الحبوب:

تعتبر الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر وهي ركيزة من ركائز الأمن الغذائي التي يجب الاهتمام الدائم بها وبتطوير إنتاجها¹، وتحتل زراعة الحبوب في الجزائر أكبر نسبة من إجمالي الأراضي المزروعة، كما يرتبط إنتاجها بالظروف المناخية التي تختلف من منطقة إلى أخرى، وتتمثل أهم الحبوب في الجزائر في القمح الصلب والقمح اللين، الشعير والشوفان. يمثل القمح أهم محصول في الحبوب، بلغ إنتاجه سنة 2015 حوالي 37.7 مليون قنطار وهذا بارتفاع طفيف عن سنة 2014 التي بلغ فيها الإنتاج حوالي 33 مليون قنطار، بمتوسط إنتاجية حوالي 21 قنطار/للهكتار، وقد عرف إنتاج القمح في الجزائر تطورا كبيرا حيث انتقل متوسط إنتاجه من 13.5 في الفترة 2000-2008 إلى 21 مليون قنطار خلال الفترة 2009-2015² الجدول رقم 2: إنتاج الحبوب في الجزائر 2008-2015. (المساحة: ألف هك ، الإنتاج: ألف طن).

المادة	م-ف 2012/2008		2013		2014		2015	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
الحبوب	2646.5	4075.7	2699.25	4912.2	2509.02	3435.23	2686.08	3760.95
	1	8		3				
القمح	1653.9	2634.3	1727.24	3299.0	1631.31	2436.20	1814.72	2656.73
	3	3		5				
الشعير	922.65	1358.1	897.72	1498.6	791.84	939.40	802.34	1030.56
		0		4				

المصدر: الكتاب الوطني للإحصاءات الزراعية العربية_المجلد رقم 36 المنظمة العربية للتنمية الزراعية-الخرطوم 2016..

● الخضر:

بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالخضر سنة 2015 أكثر من 511.02 ألف هكتار وقد وصل الإنتاج الى حوالي 12469.33 ألف طن³. ومن أهم هذه الخضروات التي يتزايد إنتاجها سنويا في الجزائر نجد البطاطس والطماطم والبصل الجاف.

-البطاطس: تعتبر البطاطس من المحاصيل الزراعية ذات الاستهلاك الواسع والكبير في الجزائر، لذلك فقد عرف إنتاجها اهتماما كبيرا من طرف السلطات العمومية في السنوات الأخيرة وخاصة بعد التجارب الناجحة لزراعتها في منطقة الصحراء الرملية، من خلال تقديم إعانات كبيرة للفلاحين، مما أدى إلى إحداث قفزة كبيرة في الإنتاج حيث انتقل

من متوسط 3237.82 ألف طن في الفترة 2012/2008 إلى أكثر من 4539.58 ألف طن في سنة 2015.

- الطماطم: تحصى الطماطم الطازجة بالطلب الكبير والمتزايد سنة بعد سنة سواء من المستهلكين أو من المصانع الغذائية لتحويلها إلى صناعات غذائية، وقد بلغ إنتاجها سنة 2015 حوالي 1163.77 ألف طن بعد أن كان المتوسط حوالي 697.42 ألف طن في الفترة 2012/2008.

- البصل الجاف: يعتبر البصل أيضا من أهم الخضروات التي يتزايد الطلب عليها سنويا من المستهلكين لذلك نجد زيادة في إنتاجه سنويا .

- البقوليات: لا تخلو الزراعة الجزائرية من البقوليات وذلك للاستهلاك الواسع لها، وبلغت المساحة المخصصة لزراعة البقوليات في الجزائر إلى حوالي 85 ألف هكتار سنة 2015، بعد أن كان متوسط المساحة لزراعتها 75.09، في الفترة 2012/2008، وبلغ إنتاجها سنة 2015 حوالي 87 ألف طن، بعدما كان في حدود 67.98 ألف طن كمتوسط الفترة 2012/2008.

- الزيتون: يعتبر الزيتون من المحاصيل المهمة في الجزائر وذلك بصنفيه الزيتي الذي تتمركز زراعته في مناطق القبائل الكبرى وبعض الولايات الشرقية، وصنف زيتون المائدة الذي تتمركز زراعته في ولاية معسكر وغيليزان⁴، حيث بلغ الإنتاج الإجمالي سنة 2015 حوالي 420.33 ألف طن⁵.

الجدول رقم 3: كمية إنتاج بعض الخضروات والبقوليات في الجزائر في الفترة 2015/2008

الخضير	م-ف 2012/2008		2013		2014		2015	
	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج
البطاطس	117.90	3237.82	162.71	4928.03	156.18	4673.52	153.31	4539.58
البقوليات	75.09	67.98	84.99	95.83	90.50	94	85	87
الزيتون	301.18	276.24	348.20	403.81	383.45	274.51	406.57	420.33
الطماطم	20.78	697.42	22.49	975.07	22.65	1065.60	24.07	1163.77
الجزر	16.97	309.07	18.80	396.12	18.04	386.81	18.65	391.56

المصدر: الكتاب الوطني للإحصاءات الزراعية العربية_المجلد رقم 36 المنظمة العربية للتنمية الزراعية- الخرطوم 2016.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك ارتفاعا مستمرا في إنتاج الخضر بصفة خاصة الطماطم والبطاطس بالإضافة إلى الجزر، بينما الزيتون فنلاحظ أن هناك تراجع في الإنتاج سنة 2014 حيث وصل إلى 274.51 ألف طن، بعدما كان في حدود 403.81 ألف طن سنة 2013، ثم عاود الارتفاع ليصل إلى 420.33 ألف طن سنة 2015، أما البقوليات فقد عرفت ارتفاعا مستمرا إلى سنة 2014 ثم عرفت إنخفاضا طفيفا سنة 2015 حين بلغت 87 ألف طن بعدما كانت في حدود 94 ألف طن سنة 2014.

• الفواكه:

تزرع الجزائر بالعديد من المقومات لإنتاج أنواع مختلفة من الفواكه، ويرجع ذلك إلى تنوعها الجغرافي الكبير وإلى اختلاف المناخ بين شمالها وجنوبها وشرقها وغربها ومن أهم هذه المنتجات:

- البرتقال: وصل الإنتاج إلى ما يقارب 1005.08 ألف طن سنة 2015 وقدرت المساحة المثمرة في نفس السنة حوالي 43.33 ألف هكتار، وهذا بعد إن كان متوسط الفترة 2008-2012 حوالي 665.77 ألف طن.

- التفاح: يدخل التفاح في الكثير من الصناعات الغذائية لكونه مادة أولية مهمة، كذلك فهو من الفواكه المطلوبة لدى المستهلكين لفوائده العديدة وسعره المتوافق مع الفئة المتوسطة الدخل، حيث بلغ إنتاجه 451.47 ألف طن سنة 2015⁶.

- التمور: يتباين الإنتاج الكلي للتمور في الولايات المنتجة له، ذلك إن زراعته تتأثر بعدد من العوامل، من أهمها الظروف المناخية الملائمة لنمو نخيل التمر، ومدى ملائمة التربة من ناحية، والعامل الإنساني من حيث مستوى المعيشة والنمط الاستهلاكي من ناحية أخرى⁷، تتميز تمور الجزائر بأنها ذات جودة عالمية إلا أن إنتاجها يواجه العديد من الصعوبات والتحديات كضرورة تجديد غابات النخيل التي تعاني من شيخوخة آلاف الأشجار وتدارك النقائص الكبيرة الموجودة على مستوى وحدات التوضيب والتخزين و إجراءات التصدير غير المحفزة، بلغ متوسط الإنتاج الفترة 2010-2013 حوالي 7.51 مليون قنطار⁸، ثم وصل الإنتاج سنة 2014 إلى حوالي 9.34 مليون قنطار، كما بلغ عدد أشجار النخيل المثمرة أكثر من 15 مليون شجرة سنة 2015⁹.

الجدول رقم 4: كمية إنتاج بعض الفواكه في الجزائر في الفترة (2015/2008) الوحدة أ، ط/أ، هـ

2015		2014		2013		م، ف 2012/2008	النوع
م، ثمرة	الإنتاج	م، ثمرة	الإنتاج	م، ثمرة	الإنتاج		
43.33	1005.08	42.95	955.21	41.38	890.67	665.77	البرتقال
41.01	451.47	40.42	462.81	41.03	455.94	341.74	التفاح
0.00	990.38	0.00	934.38	0.00	848.20	662.49	التمور

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية-المجلد رقم 36، المنظمة العربية للتنمية الزراعية-الخرطوم 2016.

3. الإنتاج الحيواني:

يعتبر الإنتاج الحيواني ثاني عنصر في التنمية الزراعية من حيث توفير العناصر الغذائية اللازمة للإنسان، كما أن زيادة إنتاجه تقلل من عملية الاستيراد وتوفير النقد الأجنبي الذي يمكن استعماله في تطوير هذا النوع من الإنتاج أو الإنتاج الفلاحي بصفة عامة، وتتصف تربية الحيوانات في بلادنا، حيث نجد النظام التقليدي الذي يتلاءم مع الحيازات الفلاحية الصغيرة والواسعة الانتشار، إلى جانب النظم الحديثة للتربية والإنتاج المكثف التجاري، الذي يتسع ويتطور بشكل ملحوظ ويحقق نتائج بارزة أدت إلى تخفيض العجز في المنتجات الغذائية من اللحوم الحمراء والبيض، بالإضافة إلى توفير فرص التشغيل وتخفيض البطالة الموسمية والمقنعة، وقد عرف الإنتاج الحيواني تطورا ملحوظا في الجزائر¹⁰.

II. مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني:

يلعب القطاع الفلاحي في معظم الدول المتطورة دورا هاما في تنمية الاقتصاد الوطني وذلك من خلال ما يوفره من مداخل و مناصب شغل وغيره من المميزات وفي هذا المحور سنرى مدى مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الاقتصاد الوطني.

1. أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر:

زاد الاهتمام بالقطاع الفلاحي على اعتبار أنه بالإمكان أن يكون ركيزة البدائل التنموية المطروحة خاصة مع التداعيات السلبية لانخفاض عائدات المحروقات على الاقتصاد الوطني، كما أن

أهمية القطاع الفلاحي يفرضها الطلب المحلي المتزايد على المنتجات الغذائية والذي يهدد بتفاقم المشكلة الغذائية في الجزائر¹¹.

ونلخص أهمية القطاع الفلاحي في النقاط التالية:

- يعتبر القطاع الفلاحي مصدرا رئيسيا لرأس المال اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث أن زيادة التكوين الرأسمالي يحفز الاستثمار في الأنشطة المختلفة في الاقتصاد الوطني¹².

- يرتكز في قطاع الفلاحة يد عاملة كثيفة، ولهذا يعتبر من القطاعات ذات الأهمية الكبيرة في تشغيل اليد العاملة والحد من البطالة، ويشغل في هذا القطاع حوالي 1.2 مليون عامل، إلا أن الجزائر لا تزال تعاني كثيرا من النقص في اليد العاملة المؤهلة التي تواكب سرعة التغيرات التي يعرفها هذا القطاع، وهذا راجع لسببين الأول هو عزوف فئة الشباب عن العمل في هذا القطاع وهجرة اليد العاملة نحو القطاع الصناعي والخدمي، والسبب الثاني يكمن في الطابع الموسمي الذي يتسم به هذا القطاع¹³.

- للقطاع الفلاحي دورا كبير في تدعيم القطاع الصناعي نأخذ على سبيل المثال: توفير القطن والصوف لصناعة الملابس، الطماطم لصناعة الطماطم المصبرة، البيض لصناعة الشامبو ومواد التجميل.

- يساهم القطاع الفلاحي في إنعاش قطاع التجارة الخارجية، من خلال زيادة الصادرات من المنتجات الفلاحية، وهذا ما يساهم في جلب العملة الصعبة الى البلاد.

- كما يساهم القطاع الفلاحي في دعم قطاع النقل والمواصلات حيث تنقل مختلف المنتجات الفلاحية بوسائل نقل متنوعة من أماكن إنتاجها إلى أماكن توزيعها وبيعها، مما يؤدي الى ازدهار قطاع النقل وتطويره¹⁴.

2. المؤشرات الاقتصادية.

هنالك العديد من المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالزراعة في الجزائر ونذكر منها.

• مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي:

معرفة المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني نقوم بدراسة مساهمة هذا القطاع في الناتج الإجمالي المحلي.

الجدول رقم 5: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2008-2015).

السنوات	القيمة المضافة للفلاحة (مليون، دج)	النسبة من الناتج الإجمالي (%)	السنوات	القيمة المضافة للفلاحة (مليون، دج)	النسبة من الناتج الإجمالي (%)
2008	727413.1	7.0	2012	1421693.3	9.4
2009	931349.1	10.1	2013	1640006.1	10.7
2010	1015258.8	9.0	2014	1771495.6	11.1
2011	1183216.1	8.6	2015	2013900.0	12.0

المصدر: Donnée statistiques « les comptes économiques de 2000-2014, n° 709 » ONS, Juillet 2015

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في تزايد مستمر فقد وصلت سنة 2015 إلى 2013900 مليون دج، في حين كانت سنة 2008 في حدود 727413 مليون دج، وأن نسبة المساهمة في الناتج الإجمالي فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا من 7% سنة 2008، وصولا إلى 12% سنة 2015.

يرجع هذا الارتفاع في قيم مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي إلى الاهتمام المتزايد بالقطاع الفلاحي من قبل الحكومة الجزائرية وإلى ارتفاع حجم الاستثمارات في هذا القطاع، فقد استفاد القطاع الفلاحي خلال البرنامج التنموي الخماسي 2010-2014 بمخصصات مالية قدرت ب 286 مليار دولار.

• مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام:

سنتطرق إلى نسب مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام مقارنة ببعض القطاعات الأخرى.

الجدول رقم 6: نسبة مساهمة الناتج الداخلي الخام لمجموعة من القطاعات خلال الفترة 2015-2008

السنوات	القطاع الفلاحي %	القطاع الصناعي %	تجارة وخدمات %
2008	8.7	5.2	11.1
2009	3.9	5.7	12
2010	5.8	5.1	13.2
2011	8.1	4.6	16.4
2012	8.8	4.5	16.5
2013	9.8	4.6	15.2
2014	10.6	5.0	16.5
2015	11.7	5.4	17.2

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2013، 2015

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام مقبولة مقارنة بالقطاعات الأخرى (الصناعة، التجارة والخدمات)، ولكنها ورغم ذلك تبقى غير كافية لو أخذنا بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة التي تزخر بها الجزائر من أراضي شاسعة ومتنوعة التي يمكن الاستفادة منها مستقبلا لزيادة قيمة المساهمة للقطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني وما ينتج عنه من إيجابيات كتحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير مناصب شغل والتقليل من الاعتماد على قطاع المحروقات كمورد أساسي للخبز العمومية.

• مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل:

يؤدي الاستثمار المتزايد في القطاع الفلاحي إلى زيادة الاحتياج إلى اليد العاملة سواء في إدارة هذه الاستثمارات أو تسييرها مما ينتج عنه استقطاب يد عاملة من سوق العمل ومنه تقليص البطالة ككل، والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم 7: تطور نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في العمالة في الجزائر خلال الفترة 2008-2015.

السنوات	البيان	السنوات	البيان
2008	21.06	2013	10.77
2009	21.13	2014	10.6
2010	17.06	2015	8.7
2011	13.62		
2012	13.11		

المصدر: زين العابدين طويجي، نسبة معقال، القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة تقييمية للإمكانيات الطبيعية، التقنية والبحثية، ولأدائه الاقتصادي، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.

من خلال الجدول نرى أن هنالك تناقصا مستمرا في مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل بحيث انخفضت من 21.13% سنة 2009، إلى 8.7% سنة 2015، وهذا راجع إلى عزوف الشباب عن العمل في هذا القطاع لأن العمل في هذا القطاع يبقى مرهونا بالظروف المناخية وتساقط الأمطار، وهو ما يشير إلى أن اغلب العمال مؤقتين يتأثرون بالتقلبات المناخية من سنة إلى أخرى. والجدول التالي شيوضح ذلك.

الجدول رقم 8: يوضح متوسط نصيب الفرد في كل من الناتج المحلي الإجمالي والزراعي الإجمالي. (د، أمريكي).

السنوات	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي
2008	4935.52	321.70
2009	3935.21	365.24
2010	4541.25	382.60
2011	5431.18	442.37
2012	5542.65	488.97
2013	5468.20	537.21
2014	5454.36	561.60
2015	4176.21	493.41

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية-المجلد رقم 36، المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم-2016، أعداد مختلفة مجلد 32، 33، 34، 35، 36.

III. الدراسة القياسية :

سنقوم في هذا المحور بدراسة الجانِب النظري لمنهجية ARDL ثم نحلل النتائج المتوصل إليها

1. نماذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL):

هي مقارنة مطورة من طرف and Smith (2001) Pesaran, Shin¹⁵، والمعروفة كذلك باختبار الحدود (Bounds test). تعتمد الدراسات على هذه المقاربة للتأكد من وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة بأخذ العدد الكافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات. كما أن اختيار هذا النوع من النماذج له عدة مزايا من بينها كون اختبار الحدود للتكامل المشترك يجرى تطبيقه بصرف النظر عما إذا كانت متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة (0) أو (1) أو كلاهما، لكن بشرط عدم وجود ولا متغيرة متكاملة من الدرجة (2) أو من درجة أعلى. ويكتب نموذج ال (ARDL) على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = a_0 + \sum_{j=1}^{P1} \beta_j \Delta Y_{t-j} + \sum_{j=0}^{P2} \gamma_j \Delta X1_{t-1} + \sum_{j=0}^{P3} \delta_j \Delta X2_{t-1} + \dots + \pi_1 Y_{t-1} + \pi_2 X1_{t-1} + \pi_3 X2_{t-1} + \dots + \varepsilon_t$$

حيث (Δ) تمثل الفرق الأول، (ε) تمثل حد الخطأ، (π_1, π_2, π_3) تمثل معاملات العلاقة طويلة الأجل و ($\delta_j, \gamma_j, \beta_j$) تمثل حركية المدى القصير للنموذج. وترتكز نماذج ال (ARDL) على اختبار الفرضيات التالية:

$$H_0: \pi_1 = \pi_2 = \pi_3 = 0.$$

$$H_1: \pi_1 \neq 0, \pi_2 \neq 0, \pi_3 \neq 0.$$

فيتم التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بواسطة اختبار الحدود باستخدام wald test (إحصائية Fisher)، وفي هذا الصدد تم إنشاء حدين من القيم الحرجة المقترحة من طرف Pesaran and Al. حيث أن القيمة الحرجة للحد الأدنى تستخدم كمقياس مرجعي للمتغيرات المتكاملة من الدرجة صفر (0)، بينما القيمة الحرجة للحد الأعلى تستخدم كمقياس مرجعي للمتغيرات المتكاملة من الدرجة الأولى (1)¹⁶. وقرار اختبار الحدود يكون كالتالي¹⁷: إذا كانت قيمة (F) المحسوبة تفوق القيم الحرجة للحد الأعلى إذن نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، بالتالي توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. وإذا كان العكس نقبل فرضية العدم وبالتالي لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. أما إذا كانت قيمتها محصورة بين القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى تكون هناك حالة عدم التعيين ويجب إعادة النظر في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

2. التعريف بمتغيرات ونموذج الدراسة:

بعد تعرضنا إلى الجانب النظري لمنهجية الـ (ARDL) سوف نتناول الجانب التطبيقي للدراسة.

وعليه يمكن صياغة النموذج على الشكل الرياضي التالي:

$$gdp = f(x, pragr, vaagr, m)$$

حيث:

Gdp: يمثل الناتج الداخلي الخام، pragr: يمثل الانتاج الزراعي ، x: يمثل الصادرات

الزراعية. M: vaagr يمثل القيمة المضافة للانتاج الفلاحي بالنسبة للناتج الداخلي الخام ، M:

تمثل الواردات الزراعية. من الفترة الممتدة

أما النموذج القياسي فيأخذ الشكل التالي:

$$\Delta gdp_t = a_0 + \sum_{j=1}^{P1} \alpha_j \Delta gdp_{t-j} + \sum_{j=0}^{P2} \beta_j \Delta x_{t-j} + \sum_{j=0}^{P3} \gamma_j \Delta pragr_{t-j} + \sum_{j=0}^{P4} \delta_j$$

$$\Delta vaagr_{t-j} + \sum_{j=0}^{P5} \Omega_j \Delta m_{t-j} + \pi_1 gdp_{t-1} + \pi_2 x_{t-1} + \pi_3 pragr_{t-1} + \pi_4 vaagr_{t-1} + \pi_5 m_{t-1} + \varepsilon_t$$

3. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

نتائج استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) موضحة في

الجدول التالي:

الجدول رقم 9: نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF).

1 st diff			المستوى			المتغيرات
Level			المستوى			
None	C	T and C	None	C	T and C	
-5.5601***	-6.1292***	-5.8520***	1.0911	-0.6143	-3.5644	Pragr
-	-	-	-1.7608*	-3.9656***	-3.1331	Vaagr
-3.9254***	-4.1879***	0.1574	-1.5182	-2.6722	-2.5595	M
-3.9291	-4.3580***	-4.3906**	0.9266	-0.3136	-2.0276	X
-2.0242**	-3.2025**	-2.9177	2.7418	-0.2448	-2.5525	Gdp
القيم الحرجة عند الفرق الأول			القيم الحرجة عند المستوى الأصلي			
None	C	T and C	None	C	T and C	
-2.7406	-4.0044	-4.8000	-2.7406	-4.0044	-4.7283	1%
-1.9684	-3.0988	-3.7911	-1.9684	-3.0988	-3.7597	5%
-1.6043	-2.6904	-3.3422	-1.6043	-2.6904	-3.3249	10%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews 09.

(*، **، ***) تدل على قبول الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على عدم وجود جذر وحدة، أي

أن السلسلة مستقرة وهذا عند مستويات المعنوية (10%، 5%، 1%) على التوالي.

أشارت نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة أن السلسلة الزمنية الممتثلة في (Vaagr) مستقرة في شكلها الأصلي أي أنها متكاملة من الدرجة صفر، أما السلاسل الزمنية الممتثلة في (Pragr)، (M)، (X) و (Gdp) فهي مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة واحد.

3. اختبار التكامل المشترك:

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في الدرجة صفر والدرجة واحد أصبح من الممكن تطبيق منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج (ARDL)، لكن قبل تقدير النموذج لابد من تحديد عدد الفجوات الزمنية.

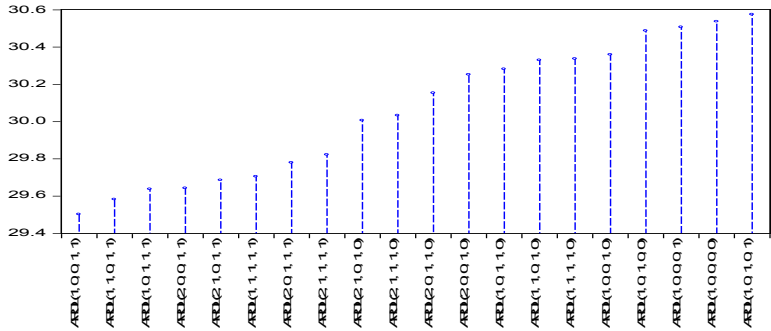
• تحديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء:

سيتم الاعتماد على معايير لتحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج باستخدام معيار (AIC) أو

(sc) والنتائج موضحة في الشكل الآتي

الشكل رقم (01): تحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات views9

باختيار أقل قيمة لمعيار (AIC) تكون فترات الإبطاء المثلى لنموذج الـ (ARDL) كالتالي:

ARDL(1,0,0,1,1) ، ومنه يكون النموذج بالشكل التالي:

$$\Delta gdp_t = a_0 + \beta_1 gdp_{t-1} + \beta_2 x_t + \beta_3 Vaagr_t + \beta_4 pragr_t + \beta_5 pragr_{t-1} + \beta_6 M_t + \beta_7 M_{t-1} + \pi_1 gdp_{t-1} + \pi_2 vaagr_{t-1} + \pi_3 pragr_{t-1} + \pi_4 M_{t-1} + \varepsilon_t$$

• اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة
ARDL

من أجل التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM يقدم Pesaran et All (2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية طويلة الأجل وتسمى بـ bounds testing و نتائج اختبار الحدود (Bounds test) موضحة في الجدول التالي:
الجدول رقم 10: نتائج اختبار الحدود.

F-statistic	الحد الأعلى	الحد الأدنى	مستوى المعنوية
4.24	3.52	2.45	10 %
	4.01	2.86	5 %
	4.49	3.25	2,5 %
	5.06	3.74	1 %

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 09.

من خلال نتائج اختبار التكامل المشترك يتضح لنا أن الإحصائية F-stat أكبر من قيم F الجدولية لـ Pesaran، بالتالي نرفض فرضية العدم (H_0) عند مستوى معنوية 5% ومنه نستنتج أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

- تقدير العلاقة طويلة الأجل:

انطلاقاً من النتائج التي أكدت وجود علاقة طويلة الأجل تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 11: نتائج تقدير النموذج (ARDL(1,0,0,1,1))

نتائج تقدي العلاقة طويلة الأجل				
Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Probability
X	37631962	3006208875	00.122	0.90
Vaagr	0.2985	0.398	0.8536	0.42
Pragr	592.512	94.520	6.2686	0.0004
M	-3166262	13147639	-2.4082	0.04
C	1192859	33832347	3.3970	0.01

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج Eviews 09

نلاحظ من خلال معادلة الانحدار المقدره عدم معنوية معلمة الصادرات الزراعية و القيمة المضافة للنتائج الزراعي من الناحية الاحصائية عند مستوى معنوية 5%، أما بالنسبة للواردات الزراعية و الناتج الزراعي فهي معنوية وهي أقل من 5%.

أما من الناحية الاقتصادية فوجدنا أن هناك علاقة موجبة بين الصادرات الزراعية، بحيث كلما زادت هذه الأخيرة بوحدة واحدة ساهمت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ب قيمة 37631962، لذا لا بد من الاهتمام بهذا القطاع الحيوي خاصة وأن الجزائر لها امكانيات فلاحية تمكنها من الوصول الى الاكتفاء الذاتي والرفع من الصادرات الفلاحية لأن لجزائر تعتمد في صادراتها على مورد واحد وهو المحروقات والذي يفوق نسبة 98% ، وهذا ما أكدته نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام حيث ساهم 0,2985 وحدة وهي قليلة جدا مقارنة بالإمكانيات الفلاحية من أراضي شاسعة ونوعية التربة الجيدة ونوعية المنتوجات الزراعية ذات الجودة العالية التي تملكها.

أما بالنسبة للواردات تشير المعادلة أنه كلما زادت الواردات الزراعية بوحدة واحدة انخفض الناتج المحلي الإجمالي ب 3166262 وهذا موافق للواقع الاقتصادي. وهذا ما يعقد الوضعية المستقبلية للاقتصاد الوطني اذا لم تخفض الجزائر من الواردات الزراعية .

4.تقدير نموذج تصحيح الخطأ ل ARDL :

بما أن نتائج اختبار الحدود أكدت وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أي علاقة طويلة الأجل، لذا يمكننا تقدير العلاقة قصيرة الأجل باستعمال نموذج تصحيح الخطأ لمنهج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL) كالآتي:

الجدول رقم 12: نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل للنموذج ARDL (1,0,2,2,0).

نتائج تقدير نموذج تصحيح خطأ				
Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Probability
D(x)	18185371	148341914	1.1225	0.3015
D(vaagr)	0.1443	0.1606	0.8984	0.3988
D(pragr)	39.4592	73.0451	0.5451	0.6058
D(M)	-17376843	9606822	-1.8088	0.0449
CointEq(-1)	-0.4832	0.1198	-4.0304	0.004

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews 09.

تشير نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن معلمة حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية ومنه الشرط اللازم والكافي تحققا ، وهذا يعكس وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة باتجاه التوازن في الأجل الطويل ، أي 48.32% من الخطأ يمكن تصحيحه في واحدة الزمن (أي في السنة) من أجل العودة للأجل الطويل، أي سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل تكون بنسبة 48.32%.

• الاختبارات التشخيصية:

لمعرفة إذا كان هذا النموذج صحيح ويمكن الاعتماد عليه للتشخيص والتحليل الاقتصادي السليم سنقوم ببعض الاختبارات.

الجدول رقم 13: نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج.

نوع الاختبار	القيمة	الاحتمال
Serial correlation LM test	F-statistique 2.059452	0.2013
Jack-Berra	J.B: 0.901846	0.3610
ARCH	F-statistique : 0.529019	0.7675

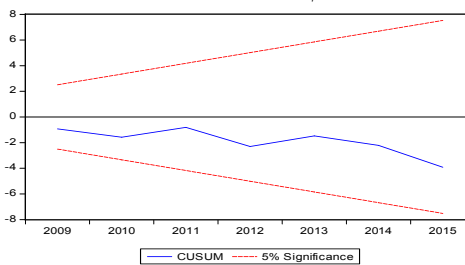
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews 09.

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع الاحتمالات تفوق 0.05 بالتالي نقبل فرضية العدم في جميع الاختبارات عند مستوى معنوية 5%، ومنه فحسب اختبار (LM test) فلا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء، وحسب اختبار (J.B) فالأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا. أما حسب اختبار (ARCH) فلا يوجد مشكلة اختلاف التباين (تباين الأخطاء متجانس).

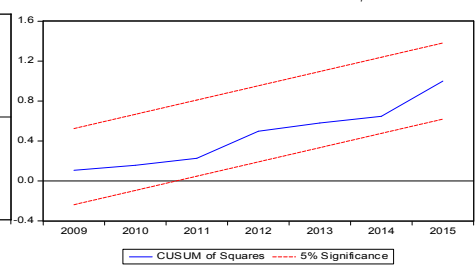
- اختبار استقرار النموذج:

ان اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر للعلاقة قصيرة الأجل والعلاقة طويلة الأجل باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتتابعة CUSUMQ تحصلنا على الشكل التالي:

الشكل رقم (03): اختبار (CUSUM).



الشكل رقم (02): اختبار (CUSUMQ).



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews 09.

من خلال الشكلين السابقين وبما أن المنحنيين واقعين داخل حدود 5% فيمكن القول أن كل من النموذجين الطويل والقصير الأجل لا يحتويان على أي تغير هيكلي.

الخاتمة

أصبح من الضروري الاهتمام بالقطاع الفلاحي كبديل للمحروقات خاصة مع الانخفاض المستمر للنفط وذلك لتجنب الوقوع في أزمات مستقبلا ، وأيضا كون القطاع الفلاحي قطاع فعال وله دور كبير في تمويل الاقتصاد الوطني وتوفير مناصب الشغل، خاصة وأن الجزائر تتمتع بجميع المقومات اللازمة لتطوير القطاع، وزيادة الصادرات الفلاحية التي ينتج عنها دخول العملة الصعبة .

من خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام مقبولة مقارنة بالقطاعات الأخرى (الصناعة، التجارة والخدمات)، ولكنها ورغم ذلك تبقى غير كافية لو اخذنا بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة التي تزخر بها الجزائر من أراضي شاسعة ومتنوعة التي يمكن الاستفادة منها مستقبلا لزيادة قيمة مساهمة للقطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني كما أنه يعتبر من القطاعات ذات الأهمية الكبيرة في تشغيل اليد العاملة والحد من البطالة.

- أظهرت نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) أن السلاسل الزمنية المستعملة في النموذج متكاملة من الدرجة (0) و(1) ومنه فهناك إمكانية تطبيق منهج التكامل المشترك باستعمال نموذج (ARDL).

- بعد القيام بتحديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء المثلّي تم استخدام اختبار الحدود (Bounds test) وأظهرت نتائجه أن هناك علاقة تكامل مشترك بين الناتج الداخلي الخام ومحدداته.

- أثبتت نتائج الاختبارات التشخيصية أنه يمكن الاعتماد على نتائج المعلومات الطويلة والقصيرة الأجل للتشخيص السليم للظاهرة.

- أوضحت نتائج تقدير النموذج الطويل الأجل أن هناك علاقة طردية

- وأخيرا أظهرت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة باتجاه التوازن في الأجل الطويل، وأن سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل تكون بنسبة 48.32%.

المراجع و الهوامش:

- ¹ فوزية غربي، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، العدد الخامس، فيفري 2004، ص 259.
- ² بابوش حميد، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في الاقتصاد الوطني-دراسة تحليلية للفترة 2000-2015، مجلة دفاتر بوادكس، العدد رقم 6، سبتمبر 2016، ص 9.
- ³ المنظمة العربية للأغذية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 35، الخرطوم – السودان 2015، ص 52.
- ⁴ بابوش حميد، مرجع سبق ذكره، ص 11.
- ⁵ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 36، ص 59.
- ⁶ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 36، ص 79.
- ⁷ بشير بن عيشي، اقتصاديات إنتاج التمور في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62/ شتاء-ربيع 2013، ص 152.
- ⁸ قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو).
- ⁹ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 36، ص 78.
- ¹⁰ غردي محمد، "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2011/3، ص 30.
- ¹¹ عامر عامر أحمد، محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 08/2010، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 25.
- ¹² الطيب داودي، منصري نجاح، القطاع الفلاحي كخيار إستراتيجي للتنمية الاقتصادية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي الثالث حول: القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية يومي 28-29 أكتوبر 2014، جامعة المدية، ص 3.
- ¹³ عمر جينينه، مديحة بخوش، دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة في الجزائر، ملتقى دولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011، ص 4.
- ¹⁴ الطيب داودي، منصرينجاح، مرجع سبق ذكره، ص 3.

¹⁵ M.Hashem Pesaran, Yongvheol Shin and Richard J.Smith, « Bounds testing approaches to the analysis of level relationships », Journal of applied econometrics, 2001, p289-326.

¹⁶ Solarin Sakiru Adebola, Wan Sulaiman, Jauhari Dahalan, « An ARDL approach to the determinants of non-performing loans in islamic banking system in Malaysia », Kuwait chapter of arabian journal of business and management, Vol 01, N°02, October 2011, p 24-25.

Trade openness and real investment in "Alaaeddin A.Al-Tarawneh, Ghazi I.Al-Assaf, ¹⁷ , Jordan journal of economic sciences, Vol "Jordan : An ARDL Bound testing approach 01 , N°01,2014, p08.